اسم المصدر : الحياة التاريخ : 08-12-2010

رقم العدد : 17414 رقم الصفحة : 2 مسلسل : 9 رقم القصاصة : 1

البنود الاساسية في البيان الختامي للقمة

■ تلبية لدعوة من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى دورته الحادية والثلاثين في أبوظبي الإثنين والثلاثاء ٦ و٧ كانون الاول (ديسمبر)، في حضور: الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة،

ملك مملكة البحرين، وحضرة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان، وحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، على تولية رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مشيداً بما اشتملت عليه كلمة سموه من مضامين سامية، ورؤى هادفة. وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في المجالات كافة، والدفع بها إلى مجالات أرحب وآفاق خلال الفترة القادمة، كما هنأ سموه باليوم الوطني التاسع والثلاثين للإمارات العربية المتحدة، متمنياً للإمارات وشعبها العزيز مزيداً من التقدم والازدهار.

وعبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة والصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مشيداً بما اشتملت عليه كلمة سموه من مضامين سامية، ورؤى هادفة. وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في المجالات كافة، والدفع بها إلى مجالات أرحب وآفاق خلال الفترة القادمة، كما هنأ سموه باليوم الوطني التاسع والثلاثين للإمارات العربية المتحدة، متمنياً للإمارات وشعبها العزيز مزيداً من التقدم والازدهار.

وعبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة والصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت ورئيس الدورة الماضية للمجلس الأعلى وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسة سموه الدورة الثالثين للمجلس الأعلى، ولما أولاه سموه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات مهمة دفعت بمسيرة التعاون المشترك إلى مراحل أكثر تقدماً ومجالات أرحب، تحقيقاً لمزيد من الرخاء لمواطني دول مجلس التعاون.

كما عبّر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، عن سعادتهم بما أوضحه سمو الشيخ نايف بن عبدالعزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وزوال العارض الصحي العابر عنه، داعين الله العلي القدير أن يسبغ عليه دوام الصحة والعافية، وأن يمده بتوفيقه، وأن يعيده سالماً معافى، لمواصلة قيادة المملكة العربية السعودية ودعم مسيرة التعاون المباركة.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج مشاركة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في قمة العشرين، التي عقدت في كل من تورنتو (كندا) في ٢٦ يونيو ٢٠١٠، وسيول (كوريا الجنوبية) في ١١ نوفمبر ٢٠١٠، مؤكداً الدور المهم الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي.

وهنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، بالعيد الوطني التاسع والثلاثين، وبالانتخابات النيابية والبلدية التي جرت أخيراً في مملكة البحرين، مشيداً بها كعلامة مضيئة في مسيرة التنمية والتطوير التي يقودها جلالته.

كما رحب المجلس الأعلى برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، للدورة الألفومئية الأولى للألعاب الرياضية لدول مجلس التعاون، المقرر انطلاقها في مملكة البحرين في ١٦ إبريل ٢٠١١.

وهنأ المجلس الأعلى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، بالعيد الوطني الأربعين المجيد، مشيداً بما حققته السلطنة من إنجازات عظيمة، ما أهّلها للحصول على المركز الأول على مستوى العالم في سرعة معدل التنمية المشرية من بين ١٣٥ دولة، متمنياً للسلطنة وشعبها العزيز دوام التقدم والرخاء والازدهار.

كما هنأ أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون، أخاهم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بفوز دولة قطر باستضافة كأس العالم لعام ٢٠٢٢، وعبروا عن سعادتهم البالغة لاحتضان قطر لهذا الحدث التاريخي والعالمي الكبير، مؤكدين دعم دول المجلس الأكيد لدولة قطر في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح مونديال ٢٠٢٢، باعتباره مفخرة لدول مجلس التعاون وشعوبها، وللعالمين العربي والإسلامي، ولمحيي السلام العالمي، وتعزيزاً لحوار الحضارات والثقافات، متمنين الجهود المميزة لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد، ولسعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني، رئيس لجنة ملف قطر ٢٠٢٢.

كما أعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه وتقديره لتنفيذ ما جاء في مقترحات خادم الحرمين الشريفين بشأن تسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك، وكذلك ورقة دولة الكويت في شأن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، كما أجرى المجلس الأعلى تقويماً لتطورات القضايا السياسية، الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة:

في مجال الشؤون الاقتصادية:

وأعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه لأداء اقتصادات دول المجلس وما شهدته دوله من تنمية اقتصادية واجتماعية، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، واستعرض مسيرة التكامل الاقتصادي في إطار مجلس التعاون، من خلال ما رُفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، في شأن الجوانب الاقتصادية في كل من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، ورؤية دولة قطر في شأن تفعيل مجلس التعاون وما تضمنته من تشجيع الاستثمارات المشتركة، لاسيما في مجالي التعليم والصحة، وأصدر المجلس توجيهاته بهذا الشأن.

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع المشترك للمجلس الوزاري، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، واللجان الأخرى ذات الصلة، ووجّه اللجان الوزارية، كلاً في ما يخصه، لسرعة العمل على تطوير آليات الاتحاد الجمركي، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، بما يسهل انسياب التجارة البينية ومع العالم الخارجي.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير معالي الأمين العام عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، وأبدى ارتياحه لما حققته من فرص ومزايا لمواطني دول مجلس التعاون، وتعزيزاً لهذه الفرص والمزايا، قرر المجلس السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس، وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع هذه الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية، ووجّه باستكمال إصدار الأدوات التشريعية بالدول الأعضاء، بما يحقق المكاسب المرجوة من تلك الفرص والمزايا، وصولاً إلى لتكامل بين الدول الأعضاء، وتوثيقاً للروابط بين مواطنيها.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير عن سير الاتحاد النقدي، تضمّن إيجازاً عن إنشاء المجلس النقدي وما قام به مجلس إدارته من أعمال لإنجاز المهام الموكلة إليه.

ومواكبة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال التنمية الشاملة، اعتمد المجلس الأعلى:

- إستراتيجية التنمية الشاملة المطوّرة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون ٢٠١٠ – ٢٠٢٥م.

- الإطار العام للإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون.

واطلع المجلس الأعلى على تقرير عن مشروع الربط الكهربائي، الذي تم تدشين مرحلته الأولى في العام الماضي، وما تمّ في شأن استكمال المرحلة الثالثة من المشروع.

أخذ المجلس الأعلى علماً بتقرير الأمانة العامة عن سير العمل في مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون وما تمّ بشأن إعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية اللازمة له، ووجّه بسرعة استكمالها.

القوانين والأنظمة ذات الصلة بالجوانب التجارية والصناعية:

بارك المجلس الأعلى اعتماد لجنة التعاون المالي والاقتصادي «تعديل القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية»، ليتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والمعايير العالمية بهذا الشأن.

استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية

اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن سير العمل بشأن الدراسات التفصيلية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، واستكمال مشاريع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البرامج الإقليمية الدلالة للعام ٢٠١٠م، بما في ذلك ما تم الإتفاق بشأنه مع الوكالة الدولية على برامج التعاون للمرحلة القادمة ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ودعماً لهذا الجانب الهام، وتوحيداً للتشريعات والأنظمة والإطر والمواصفات والمعايير الخاصة ذات العلاقة، وافق المجلس الأعلى على:

- الإطار العام للإستراتيجية العمرانية الموحدة لدول مجلس التعاون، ووجه الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية على جهودها في إعداده وإنجازه.

- الدليل الأسترشادي للمواصفات والمعايير الخاصة بالأبواب الإعلانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووجه الشكر والتقدير لدولة قطر على إعداده.

جدّد المجلس الأعلى تأكيده على أهمية تعزيز الحوار بين اتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة، والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات، وهو ما جسدته مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، وأكدته المؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة.

وأكد المجلس الأعلى على أن الحوار بين اتباع الحضارات والأديان هو السبيل الأنجع لتعزيز التفاهم والتعاون العالمي، بما يسهم في جلب الأمن، والقضاء على أسباب الصراع، وتوحيد الجهود لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العالم.

ورحّب المجلس الأعلى باستضافة دولة قطر للمنتدى الرابع لتحالف الحضارات، في ديسمبر المقبل، الذي سيشكل نقطة تحول لمسيرة تحالف الحضارات من خلال المشاركة الواسعة من كافة الأطراف الفاعلة.

التعاون العسكري والدفاع المشترك:

واستعرض المجلس الأعلى ما رفعه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة في دولة الكويت بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠، بشأن مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، واطلع على الخطوات والجهود التي تبذل لتعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة وتطويرها، وكذلك سير العمل في تطوير المشاريع العسكرية المتعلقة بالاتصالات المؤمنة وحزام التعاون.

كما اطلع أصحاب الجلالة والسمو على نتائج الدراسات الأولية المتعلقة بالجانب الدفاعي والأمني من رؤية مملكة البحرين لتطوير مجلس التعاون، وأبدوا ارتياحهم لما وصلت إليه قوات درع الجزيرة المشتركة من جاهزية ومستوى تدريبي وكفاءة، وأعربوا عن تقديرهم لأصحاب السمو والمعالي أعضاء مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية العليا، لما بذلوه من اهتمام ومتابعة لمجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك، ودعم دائم لقوات درع الجزيرة المشتركة.

كما صادق المجلس الأعلى على ما توصل إليه مجلس الدفاع المشترك في دورته التاسعة من قرارات، وأقر نظام مد الحماية التأمينية للعسكريين والعاملين في القوات المسلحة بدول المجلس.

التنسيق والتعاون الأمني:

وتدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، في ضوء ما توصل إليه الاجتماع التاسع والعشرون لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، الذي عقد بدولة الكويت في ٢ نوفمبر ٢٠١٠، واعتمد قراراته، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات وخطوات، تعزيزاً لأمن الدول الأعضاء، وحماية للمكتسبات الوطنية، مؤكدا في هذا الشأن على أهمية تكثيف التعاون، لا سيما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

مكافحة الإرهاب:

وأكّد المجلس الأعلى على مواقف دوله الثابتة في نبذ العنف والتطرف المصحوب بالإرهاب، كما نوّه بجهودها في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتفعيل القرارات ذات الصلة في هذا المجال، مؤكداً تأييده لكل جهد إقليمي ودولي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، ومجدداً في الوقت نفسه التأكيد على ضرورة تفعيل القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، داعياً المجتمع الدولي، ممثلاً في هيئة الأمم المتحدة، إلى تفعيل ما تنادي به دول المجلس، وإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات وتنسيقها بين الدول، لرصد ومراقبة تحركات المنظمات والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتها.

وفي هذا الإطار، أشاد المجلس الأعلى بكفاءة الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين وقدرتها وجاهزيتها لكشف وتفكيك شبكة تخليمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين، وأكد وقوف الدول الأعضاء إلى جانبها، وتضامنها معها، ودعمها وتأييدها المطلق في كافة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب، التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار واستهداف الأبرياء وترويع الآمنين من مواطنين ومقيمين، استناداً إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك.

كما أشاد المجلس الأعلى بجهود الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية وكفاءتها، وبالضربات الاستباقية لرجال الأمن، التي أدت إلى كشف وتفكيك شبكة عشرة خلية إرهابية كانت تهدف إلى نشر الفوضى، عبر تنفيذها عدداً من الهجمات الانتحارية، ومبدّر رجال الأمن لتلك المخططات الإجرامية التي وصلت إلى مراحل متقدمة، داعياً المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم وجدية مع تلك الجماميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب، وعدم السماح بالإضرار بأمن واستقرار الدول.

كما أكد المجلس الأعلى أهمية العمل على تجفيف مصادر تمويل هذه الجماعات الإرهابية وإفشال توجهاتها الإجرامية المتمركزة في الخارج، ومحاولات قياداتها المستمرة لإيجاد موطئ قدم لعناصرها في الداخل لنشر أفكارها التكفيرية ومخططاتها لضرب الأمن والمقدرات الوطنية، ومشددا على ضرورة عدم إفساح وسائل الإعلام أو غيرها لنشر أو بث كل ما من شأنه تشجيع وتأييد هذه الأعمال الإجرامية ومرتكبيها.

القرصنة البحرية:

ونوّه المجلس الأعلى الجهود التي تبذلها القوات البحرية لدول المجلس بمشاركتها مع القوات الدولية في مكافحة القرصنة البحرية وحماية الممرات المائية، وعبّر عن ارتياحه للمستوى والكفاءة التي وصلت لها القوات البحرية لدول المجلس من خلال المساهمة في قيادة قوات الواجب الدولية (C.T.F. 152)، وتمنى للقوات البحرية في مملكة البحرين، التي ستتولى قيادة قوات الواجب الدولية، التوفيق في القيام بهذه المهمة.

واطلع المجلس الأعلى على ما رفعه إليه أصحاب المعالي وزراء العدل من توصيات تهدف إلى تعزيز مسيرة العمل المشترك في المجال العدلي، وفي هذا الإطار، وافق المجلس الأعلى على ما يلي:

أولاً: تمديد العمل بالوثائق التالية بصيغها المعدلة كانظمة (قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً، حال عدم ورود ملاحظات عليها:

- وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة.

- وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

- وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية.

ثانياً: تمديد العمل بالوثائق التالية كانظمة (قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً، حال عدم ورود ملاحظات عليها:

- وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول مجلس التعاون.

- وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول مجلس التعاون.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون.

- وثيقة ابو ظبي للنظام (القانون) الموحد للاحداث لدول مجلس التعاون.

- وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة لدول مجلس التعاون.

- وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات لدول مجلس التعاون.

- وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية – المرافعات لدول مجلس التعاون.

- وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لاعمال كُتّاب العدل لدول المجلس.

ثالثاً: الموافقة على الوثائق التالية والعمل بها كانظمة (قوانين) استرشادية، لمدة أربع سنوات، تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد للتفتيش القضائي.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لأعوان القضاء.

- وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لاعمال الخبرة امام القضاء.

حقوق الإنسان:

بارك المجلس الأعلى إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون، ضمن جهاز الأمانة العامة، وذلك تنفيذاً لما جاء في رؤية مملكة البحرين، والذي يختص بالعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من

اسم المصدر : الحياة
التاريخ : 08-12-2010
رقم العدد : 17414 رقم الصفحة : 2 مسلسل : 9 رقم القصاصة : 2

إنجازات في مجال حقوق الإنسان، منوهاً بالسجل الإيجابي والمعلوم دولياً للدول الأعضاء في هذا الشأن.

الهيئة الاستشارية:

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها، وهي:

١- تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية، مثل النخيل، ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي، والحيواني، والسمكي في الناتج المحلي.

٢ - رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والحد من الإعاقة.

وقرر اعتماد هذه الدراسات وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك.

وقد ثمن المجلس الأعلى ما بذله أعضاء الهيئة الاستشارية من جهد في إعداد هذه الدراسات، ونوه بالدور الهام الذي تقوم به لرفد العمل الخليجي المشترك بما يعزز مسيرة المجلس.

كما قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الرابعة عشرة، وهي:

١ - الطاقة البديلة وتنمية مصادرها.

٢ - دراسة توحيد جهود الدول الأعضاء في مجال الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية.

المجالس التشريعية:

عبّر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري الرابع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية في دول المجلس المنعقد في أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠١٠، والجهود التي تبذلها هذه المجالس، والمرئيات التي تم رفعها، والهادفة إلى تعزيز العمل المشترك.

واطلع المجلس الأعلى على توصية المجلس الوزاري بشأن مشروع إستراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس للسنوات العشر القادمة، وقرر الموافقة عليها.

التعاون مع الجمهورية اليمنية:

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الوزاري المشترك «الخامس» لوزراء خارجية دول المجلس واليمن، الذي عقد في مملكة البحرين في يونيو ٢٠١٠، وعلى تقرير الأمين العام بشأن مسار التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية الشقيقة، ووجه بتكثيف الجهود لتعزيز تلك العلاقات بما يحقق مصلحة الجانبين، وسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج تنموية لخدمة أبناء الشعب اليمني الشقيق.

واطلع المجلس على تقرير معالي الأمين العام بشأن الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن، الذي عقد في نيويورك في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٠، على هامش الدورة ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن يسفر الاجتماع الوزاري القادم لأصدقاء اليمن، المقرر عقده في المملكة العربية السعودية في الربع الأول من العام القادم، عن مزيد من الدعم للجمهورية اليمنية الشقيقة، لتحقيق الأمن والاستقرار والعيش الكريم لمواطنيها.

كما اعتمد المجلس الأعلى انضمام الجمهورية اليمنية إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون، ووجه باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة في هذا الشأن.

وهنأ المجلس الأعلى الجمهورية اليمنية بنجاح استضافة دورة كأس الخليج العربي «العشرين» لكرة القدم وتنظيمها.

العلاقات الاقتصادية الدولية:

واطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عن العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الصديقة، مرحباً بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الثاني للحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون ورابطة الأسيان، الذي عقد في سنغافورة في ٣١ مايو ٢٠١٠، والاجتماع الوزاري الأول للحوار الإستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية، الذي عقد في بكين في ٤ يونيو ٢٠١٠، والاجتماع الوزاري الثالث للحوار الإستراتيجي مع الجمهورية التركية، الذي عقد في دولة الكويت في ١٧ أكتوبر ٢٠١٠، ونوه ببرامج العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها في تلك الاجتماعات، ووجه بمتابعة تنفيذها بما يخدم مصالح دول المجلس وشركائها من الدول والمجموعات الصديقة.

كما اطلع المجلس الأعلى على توصيات الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والمالية والتجارة والصناعة، والوزراء المعنيين بمفاوضات التجارة الحرة بين دول المجلس، والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وعلى تقرير الأمانة العامة في هذا الشأن، ووجه اللجان المختصة باستكمال دراسة الجدوى الاقتصادية للمفاوضات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بما يحقق مصالح دول المجلس.

الجانب السياسي:

وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة للإمارات العربية المتحدة، جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة والمعروفة، التي أكدت عليها البيانات السابقة من خلال التالي:

دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أي نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل لقضية الجزر الثلاث، بما يساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية، عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

تابع المجلس الأعلى تطورات العلاقات مع إيران، وأكد مجدداً على أهمية الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار

التتمة في الصفحة (٣)